نشرة شهرية تصدرها الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان – ذي الحجة 1443 هـ – شهر محرم 1444 هـ – يوليو 2022 م (ISSN 2210 - 1276)

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights
Kingdom of Bahrain مملكة البحرين

حقوق الإنسان

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

10 سنوات
عقدٌ من
الالتزام
بالدفاع عن
حقوق الإنسان

#مشاركات_المؤسسة

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في مهرجان صيف البحرين 2022

شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مهرجان صيف البحرين بنسخته الرابعة عشرة التي حملت شعار "صيف البحرين، ذهب للعين"، وذلك على مدى ثلاثة أيام متتالية، من خلال تقديم عدد من ورش العمل يتم خلالها تقديم أنشطة ترفيهية

يتبع ص 2 -

تكملة من ص ١

متنوعة حول أهم حقوق الطفل التي ذكرت في اتفاقية حقوق الطفل باعتبارها الصك القانوني الدولي الأول الذي يحدد الحقوق والحريات الأساسية للأطفال، لغرض تحويل المعرفة بحقوق الإنسان إلى ممارسة عملية وسلوك يومي، سعيًا إلى إيجاد أفضل السبل لممارسة حقوق الإنسان وحرياته، وضمان حمايتها من أي انتهاك قد تتعرض له.

وتمحورت ورش العمل – التي استمرت ثلاثة أيام متتالية – حول الحق في بيئة صحية مستدامة تم خلالها تقديم نبذة للأطفال حول إعادة التدوير، وورشة عمل حول حقوق الطفل تم خلالها قراءة عدد من القصص ذات العلاقة بحقوق الطفل، بالإضافة الى ورشة عمل بعنوان "الحقوقي الصغير المبدع" حيث تم تقديم مشكلة معنية بحقوق الطفل وإيجاد حلول حولها.

وقدم ورش العمل مجموعة من موظفي الأمانة العامة بالمؤسسة الذين لهم خبرة متراكمة، ومهارات خاصة في التعامل مع الأطفال، حيث تم التركيز على الجانب العملي من خلال تقديم المسابقات وقراءة القصص والألعاب المتنوعة التي تتناسب مع الفئة العمرية (8-12 سنة).

وبهذه المناسبة، أشاد المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة، بمستوى الإدراك لدى الأطفال بحقوقهم، لافتًا إلى أن مشاركة المؤسسة في المهرجان تأتي ضمن برنامج المؤسسة لتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الطفل بشكل خاص، معربًا عن تقديره لهيئة البحرين للثقافة والآثار على تعاونهم الدائم مع المؤسسة للمساهمة في صقل شخصية الطفل وتعريفهم بحقوقهم بلغة بسيطة.

مكتب مجلس المفوضين يعقد اجتماعه العادي الثامن

برئاسة المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان، وعضوية السيد خالد الشاعر نائب الرئيس رئيس لجنة لشكاوى والرصد والمتابعة، والدكتورة فوزية سعيد الصالح رئيسة لجنة الحقوق والحريات العامة، والدكتور مال الله الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، وبحضور المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام، عقد مكتب مجلس المفوضين اجتماعه العادي الثامن في مقر المؤسسة بضاحية السيف.

في بداية الاجتماع قدم رئيس المؤسسة موجزا حول ما تم بشأن مقترح تنظيم المؤسسة الوطنية للمؤتمر الدولي حول العقوبات والتدابير البديلة، والذي من المقترح أن يعقد في شهر سبتمبر القادم، كما تم التطرق الى عدد من المقترحات الهادفة إلى توضيح ما يمكن أن تقدمه المؤسسة الوطنية في سبيل تنفيذ برنامج العقوبات والتدابير البديلة، حيث تم وضع العديد من المقترحات والأفكار الداعمة لهذه الخطوة الرائدة في المنطقة وتقديمها الى الجهات المعنية.

كما تم تباحث حول مقترح وضع خطة إعلامية للمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان، تهدف للوصول إلى أكبر شريحة من شرائح المجتمع وعلى الأخص مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان، وتعمل على توضيح دور ومهام واختصاصات المؤسسة في حماية وتعزيز ونشر ثقافة حقوق الانسان في مملكة البحرين، حيث سيتم مناقشة هذه الخطة بالتفصيل في اجتماع مجلس المفوضين القادم.

وفي نهاية الاجتماع اعتمد مكتب المجلس منهجية إعداد التقرير السنوي العاشر للمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان لعام 2022، والتي ستشمل – بالإضافة الى الفصول الثابتة – ردود الجهات المختلفة على التوصيات الواردة في التقرير السنوي التاسع لعام 2021، وتم تكليف الأمانة العامة البدء في تنفيذها.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يجتمع مع خبير من المفوضية السامية لحقوق الإنسان

اجتمع المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مع السيد محمد أبو حارثية الخبير في قسم الاستعراض الدوري الشامل بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف، وذلك في مقر المؤسسة بضاحية السيف، بحضور السيدة هالة رمزي عضو مجلس المفوضين، والمستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام.

خلال اللقاء، رحب المهندس الدرازي بالسيد أبوحارثية، مستعرضًا الدور الذي تضطلع به المؤسسة في نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وسعيها الدائم نحو التطوير بما يعزز من رسالتها الحقوقية في المجتمع، وناقش الجانبان دور المؤسسة في متابعة توصيات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (UPR)، والذي من المقرر أن تبدأ المرحلة الرابعة منه في شهر نوفمبر القادم، حيث ستكون مملكة البحرين أول دولة سيتم استعراضها من خلال هذه الآلية التي بدأت في عام 2008، إضافة الى بحث سبل تعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسة والمفوضية السامية، بما يدعم الجهود الرامية لقيام المؤسسة بدورها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

من جانبه، ثمن السيد أبو حارثية جهود المؤسسة في تنفيذ اختصاصاتها الواردة في قانون الانشاء، وما تضمنه تقريرها الموازي المعني بالاستعراض الدوري الشامل الذي يعتبر داعمًا لعمل الفريق العامل بمجلس حقوق الانسان، داعيا الى مشاركة فاعلة للمؤسسة خلال الدورة القادمة للاستعراض الدوري الشامل.

رئيس المؤسسة الوطنية يشيد بتوجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء باعتبار وادي البحير محمية طبيعية

أشاد المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله باعتبار المناطق ذات الطبيعة البيئية من وادي البحير والتي تتسم بتضاريسها وتلالها الصخرية محمية طبيعية.

حيث ثمن رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان الجهود التي تبذلها المملكة في توفير البنى التحتية والخدمية الهادفة الى الحفاظ على المناطق المحمية ذات الطبيعة البيئية في مملكة البحرين، سواء في دوحة عراد أو خليج توبلي أو منطقة هير بولثامة والتي صدرت قرارات سابقة باعتبارها محميات طبيعية، وينضم الى تلك المحميات وادي البحير.

ويأتي ذلك التزاما من المملكة بالمعايير الدولية لحقوق الانسان، والقرارات الوطنية والإقليمية والدولية المؤيدة لدعم حق الجميع في بيئة صحية ومناسبة وسليمة، خاصة مصادقة مملكة البحرين مؤخرا على النظام الأساسي للاتحاد العربي للمحميات الطبيعية والذي صدر بموجب القانون رقم (11) لسنة 2022 في ابريل الماضي.

وأكد الدرازي بأن المؤسسة تتابع بما لها من ولاية واسعة بموجب قانون انشاءها، ملائمة التشريعات الوطنية مع الوثائق والنصوص الإقليمية والدولية التي اعتبرت البيئة ومواردها تراثًا مشتركًا، وعلى الدولة والأفراد واجب حماية هذا التراث وتنميته على المستوى الوطني والدولي.

رئيس "الوطنية لحقوق الإنسان" و "مستشار حقوق الانسان" لدى وزارة الخارجية يبحثان تعزيز التعاون والتنسيق المشترك

عقد المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، اجتماعا مع السيد حسن موسى شفيعي الوزير المفوض ومستشار حقوق الإنسان لدى البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة بجنيف، وذلك في مقر المؤسسة بضاحية السيف، بحضور المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة الوطنية.

وخلال الاجتماع، تم بحث التنسيق المشترك بين المؤسسة ووزارة الخارجية من خلال بحث تفعيل التعاون وتعزيزه بين البعثة الدائمة لمملكة البحرين في جنيف والمؤسسة الوطنية في مجال حقوق الإنسان خاصة خلال مشاركة للمؤسسة الوطنية القادمة في الدورة الرابعة لجلسة الاستعراض الدوري الشامل لمملكة البحرين، والذي ستعقد في مجلس حقوق الانسان بجنيف في شهر نوفمبر القادم.

وقد أكد الدرازي على أهمية مشاركة المؤسسة، وتنفيذ اختصاصها الوارد في قانون الانشاء، والهادف الى تعزيز وحماية حقوق الانسان، علما بأن المؤسسة قدمت تقريرها الموازي إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل للدورة الرابعة.

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن صدور تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2022 المعني بمكافحة الاتجار في الأشخاص

ترحب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2022 المعني بتصنيف الدول في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي أشاد بحرص مملكة البحرين على رسم سياساتها المعنية بمكافحة هذه الجريمة من خلال التطوير المستمر للأدوات التشريعية والإجرائية والإدارية لمواكبة تطور ات الجريمة ضمن منظومة حماية تكاملية تقوم على التعاون والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية، وبالخطوات الجادة التي اتخذتها المملكة في مجال محاسبة المتورطين في جرائم الاتجار بالأشخاص واحالتهم إلى السلطة القضائية، وصولاً للإدانة وتحقيق العدالة، ودعم الضحايا ومساعدتهم في تجاوز التداعيات النفسية والاجتماعية، فضال عن الجهود المبذولة لحماية العمالة الوافدة من خلال استحداث العديد من الإجراءات والآليات.

وتنّوه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالموقع الريادي لمملكة البحرين ضمن الفئة الأولى (Tier 1) في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية للعام الخامس على التوالي في تصنيف الدول الأكثر تقدما في مكافحة الإتجار بالأشخاص، الأمر الذي يعكس المستوى الحقوقي الرفيع في هذا المجال.

وبهذه المناسبة، أكد المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أن هذا الإنجاز الحقوقي الذي حققته مملكة البحرين للعام الخامس على التوالي أتى بفضل المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البالد المعظم حفظه هللا ورعاه، الذي عمل على ترسيخ ثقافة احترام وحفظ حقوق الإنسان دون تمييز، ومن خلال المتابعة الحثيثة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ويل العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه هللا، لتطوير وتقدم كافة المؤسسات الحكومية في هذا المجال، وبما يحقق التطلعات الملكية السامية في ترسيخ حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية وضمان المساواة أمام القانون دون تفرقة أو تمييز، و توفير سبل الإنصاف والعدالة، والحرص على إرساء قواعد المساواة وتعزيز حقوق الإنسان على أرض المملكة.

وأوضح الدرازي بأن جريمة الاتجار بالأشخاص تعتبر جريمة عابرة للحدود والمملكة تتعامل مع هذا النوع من الجرائم بفاعلية وجاهزية على عدة مستويات من خلال أجهزتها القضائية والتشريعية والتنفيذية، مؤكدا بأن المؤسسة تعمل في ذات الوقت – بما لديها من والية واسعة أكد عليها قانون إنشائها – على متابعة مدى التزام الحكومة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان، لضمان نفاذها واحترامها من الجميع للعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وخاصة مكافحة الاتجار في الأشخاص بجميع صوره وأشكاله.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في أعمال مناقشات عامة حول التمييز ضد النساء والفتيات

شاركت الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال مناقشات عامة حول "التمييز ضد النساء والفتيات"، الذي نظمها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالتمييز ضد النساء أو الفتيات ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ.

وهدفت الفعالية – التي شارك فيها العديد من الخبراء والممارسين ذات العلاقة بالشأن الحقوقي – إلى الاطلاع على آراء الخبراء والعاملين في منتدى آسيا والمحيط الهادئ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بالتمييز ضد النساء أو الفتيات، باعتبارهم الفئة التي أصبحت مهددة في ظل ظروف ال (COVID-19) بسبب إعادة تقييم الأيديولوجيات السائدة.

وخلصت الفعالية الى اقتراح عدد التوصيات للدول وأصحاب المصلحة لحماية الأمن الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات، والنظر بشكل خاص في التقرير الذي سيقدم إلى قمة الأمم المتحدة لعام 2023 من أجل سد هذه الثغرات وصياغة توصيات لإعادة تشكيل جنساني وعادل لعالم ما بعد الجائحة ودعم وتعزيز وضمان الأمن البشري الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات.

مشاركة المؤسسة الوطنية في تدشين نتائج مبادرة قياس حقوق الانسان

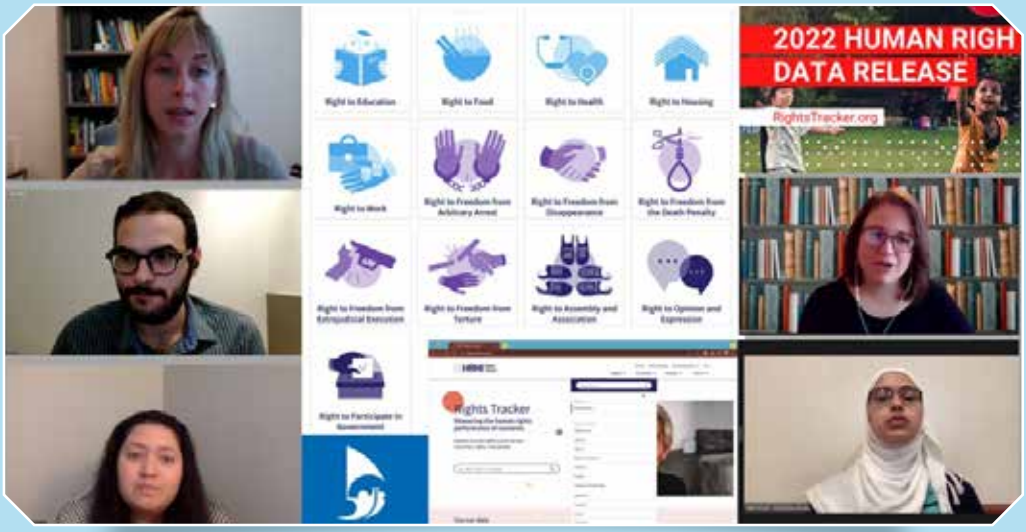

شاركت الأمانة العامة في المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان على مدى يومين، في فعالية تدشين نتائج مبادرة قياس حقوق الإنسان الهادفة الى تتبع الحقوق المختلفة (Rights Tracker) لعام 2022 – عن بعد – والذي أطلقه مركز موتو للبحوث السياسية والاقتصادية في نيوزيلندا بدعم من منتدى آسيا والمحيط الهادئ (APF)، وهو أول مشروع عالمي لتتبع أداء حقوق الإنسان في البلدان بشكل منهجي، حيث يهدف الى قياس أداء الدولة لكل حق من حقوق الإنسان الواردة في القانون الدولي.

حيث تم البدء بمجوعة من الحقوق المدنية والسياسية، التي تشمل الحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي، والحق في التحرر من الاختفاء، والحق في التحرر من عقوبة الإعدام، والحق في عدم التعرض للإعدام خارج نطاق القضاء، والحق في عدم التعرض للتعذيب، والحق في التجمع وتكوين الجمعيات، والحق في الرأي والتعبير، والحق في المشاركة في الحكومة، وأيضا مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تشمل الحق في التعليم، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في السكن، والحق في العمل.

وتأتي مهمة المبادرة في إنتاج أدوات بيانات حقوق الإنسان المتغيرة للعالم والتي تتبع أداء حقوق الإنسان في البلدان، وترتكز على ستة قيم، وهي:

- التعاون، حيث يتم الاستفادة من معرفة خبراء حقوق الإنسان في البلدان التي يتم العمل على تطوير مقاييس لها، وبناء الجسور بين هؤلاء الخبراء والأكاديميين وغيرهم لفهم وتعزيز ما يحسن نتائج حقوق الإنسان بشكل أفضل.
- الفائدة، فالمبادرة موجودة لخدمة العالم، وتعمل على انتاج عمل مفيد وقيِّم لمجموعة من الأشخاص، ويتم العمل باستمرار على تحسين فائدته.
- الصرامة، حيث يتم تقديم جميع الأعمال لمراجعة الأقران الأكاديمي ونسعى إلى أعلى معايير الصرامة في إنتاج بياناتنا.
- الشفافية، حيث يتم العمل بمنهجية واضحة وتوضيح أوجه القصور، حتى يعرف مستخدمو البيانات من أين أتت المعلومات ويمكنهم المساعدة في بدء التحسينات.
- الابتكار، حيث يتم السعي بنشاط إلى رؤى جديدة للنهوض بحقوق الإنسان من خلال تطوير تدابير جديدة وطرق جديدة لاستخدامها لإحداث التغيير.
- الاستقلالية، من أجل تحقيق المصداقية جاءت مقاييس حقوق الإنسان مستقلة عن الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى التي قد يكون لديها تضارب في المصالح.

لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الرابع عشر

ترأست المحامية دينا عبدالرحمن اللظي الاجتماع الرابع عشر للجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق بحضور السيد دانيال كوهين، وفي بداية الاجتماع أشادت اللجنة بالتوجيهات الملكية السامية الصادرة من لدن صاحب الجلالة الملك المعظم بإصدار العفو السامي عن عدد مائة وسبعة من المحكومين بمناسبة عيد الأضحى، إضافة الى تطبيق أحكام قانون العقوبات البديلة على تسعة وأربعون من المحكوم عليهم في قضايا مختلفة.

كما استكملت اللجنة المناقشات حول الزيارات الميدانية المقرر أن تشارك فيها مع عدد من أعضاء مجلس المفوضين إلى مراكز الإصلاح والتأهيل خلال موسم عاشوراء القادم 1444، للوقوف على مدى تمتع النزلاء بحرية ممارسة شعائرهم الدينية.

وأكدت اللجنة على أهمية استمرار تمتع جميع النزلاء بحقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في ممارسة الشعائر الدينية بكل أريحية وعلى نحو لا يشكل إضرارا أو تجاوزا لحرية وخصوصية النزلاء الآخرين من جميع الأديان والطوائف الأخرى، وبما يضمن المحافظة على أمن المركز وسلامة وصحة النزلاء فيه وفقا للقوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها في مراكز الإصلاح والتأهيل، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights
مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

10 سنوات
عقد من
الالتزام
بالدفاع عن
حقوق الإنسان

هاتف: 666 111 17 973+ فاكس 600 111 17 973+
ص ب. 10808, المنامة، مملكة البحرين www.nihr.org.bh info@nihr.org.bh

ISO 9001
BUREAU VERITAS
Certification
UKAS MANAGEMENT SYSTEMS